

# مشاكل التنمية الريفية المتكاملة وتنمية المجتمعات الجديدة

د . مصطفى السيد عبد العزيز  
د . احلام محمد حسن النجار  
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى  
مركز البحوث الزراعية

## • تقديم •

تواجه عملية تنمية المجتمع الريفي المصرى العديد من المشاكل المجتمعية الريفية والمعوقات التى تعوقها عن القيام بدورها المرسوم على أكمل وجه على المستوى القومى ، وعلى المستوى المحلى ، بالإضافة إلى ظهور السلبية ، والأثرة ، والاعتماد كلية على الدولة ، ومؤسساتها ، وأجهزتها المختلفة التابعة لها فى تنفيذ المشروعات فى الريف ، إضافة إلى غياب عنصرى التنسيق والتكامل بين الأجهزة المشتغلة بتنمية الريف المصرى .

ليهدف هذا البحث إلى حصر ومعرفة المشاكل والمعوقات التى تعوق التنمية الريفية المتكاملة فى مصر ، واقتراح الحلول والتوصيات المناسبة للتغلب على هذه المشاكل والمعوقات حتى يتسنى للتنمية الريفية المتكاملة فى إنجاز دورها بالكفاية المرجوة ، وتحقيق الأهداف المنشودة منها ، وذلك لتكون مرشدا لوضعى القرار فى هذا المجال .

## • مجال البحث وطرق الدراسة •

استخدم فى هذا البحث الأسلوب التحليلي الوصفي للبيانات ، وتناول الجزء الأول

المشاكل والصعوبات ، وتناول الجزء الثانى أهم الحلول والتوصيات ، بالنسبة لهذه المشاكل والصعوبات .

## • النتائج والمناقشة •

أثبتت الدراسات والبحوث الحالية أنه بالرغم مما يدعيه البعض من تطور القرية المصرية إلا أنه فى الحقيقة لازالت هذه القرية متخلفة . فالرقعة الزراعية تتناقص ، ومعدل النمو السنوى لقطاع الزراعة يتأرجح حول المعدل السنوى ٢ ٪ ، نسبة الاستثمارات الزراعية متناقصة ، والنمو السكانى يتزايد حول ٢,٨ ٪ سنويا ، والطلب الفعلى على الغذاء يتزايد بمعدل لا يقل عن ١٢,٥ ٪ سنويا . ومن ثم كان الواقع الذى يفرض نفسه هو التزايد المطرد للفجوة الغذائية .

ومن هنا كانت حتمية اقتحام التنمية الريفية المتكاملة الزراعية ، وبصفة خاصة للقطاع الزراعى ، مما نجم عنه العديد من المشاكل والمعوقات التى واجهت تنفيذ التنمية الريفية المتكاملة ، والتى من شأنها عدم تحقيق الدور المرسوم لها فى تحقيق الأهداف المنشودة والمستخدمة .

## ( أولا ) المشاكل على المستوي القومى :

( ١ ) عجز الموارد الطبيعية : محدودية الموارد الزراعية المتاحة بالنسبة للأعداد السكانية المتزايدة ، كما تبين بالنسبة للموارد التعدينية والبتروولية والسلكية والمائية عدم الاستغلال الأمثل والإكافى لها .

( ٢ ) تخلف الموارد البشرية : بالنسبة للحجم العدى فإنه يزيد بمعدلات سكانية عالية لا تسمح بإيجاد نوع من التوازن بينها وبين الموارد الطبيعية . ومن ناحية الهرم السكانى فهو شكل هرمى له قاعدة عريضة من الأطفال ، وبالتالي زيادة نسبة من تعولهم الدولة .

( ٣ ) بدائية الأساليب التكنولوجية : وذلك فى أوجه الأنشطة المختلفة ، ولقد انعكس ما مر من إقطاع وبيروقراطية على ما عاناه المجتمع الريفى من مشاكل مختلفة . كما يمكن

الإشارة هنا إلى أن الأساليب التكنولوجية المستخدمة لا تناسب بالدرجة الأولى ظروف وإمكانيات الواقع الريفي المصري .

## ( ثانيا ) المشاكل على المستوى المحلي :

( ١ ) المشاكل اليزرعية : ( أ ) مشكلة تفتيت الحيازات المزرعية ، إذ أن حوالى ٩٤,٢ ٪ من عدد الملاك الزراعيين يمتلكون مزارعا تقل عن ٥ أفدنة ، وهذه تشمل ٥٤,٨ ٪ من المساحة المزروعة ، بالإضافة إلى أن حوالى ٤٥ ٪ من المساحة المزروعة مقسمة إلى أجزاء تصل إلى ٤ أجزاء أو أكثر بالنسبة للحيازة الواحدة . ( ب ) بدائية الوسائل والأساليب التكنولوجية . ( ج ) ضعف متوسط إنتاج العامل الزراعى . ( د ) مشاكل مرتبطة بالرى والصرف .

( ٢ ) المشاكل الأسرية : ( أ ) مشكلة الأسر المركبة ، وسببها ظاهرة الزواج المبكر ، وزيادة النسل ، وصعوبة توفير الاحتياجات الضرورية للأعداد المتزايدة . ( ب ) قصور الإنتاج الغذائى عن مواءمة إحتياجات الإستهلاك المحلى المتزايد ، وخاصة زيادة الاستهلاك التفاخرى فى الريف وإعتياده فى ذلك بنسبة كبيرة على تموين العاصمة والحضر . ( ج ) المشكلة المعيشية ، وأهم عظامرها انخفاض المستوى المعيشى للأسر الريفية ، وضآلة نصيب الفرد فى الدخل الحقيقى ، وسوء التغذية ، وعدم توافر المسكن الصحى . ( د ) تخلف المستوى الصحى ، وانتشار الأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا ، والانكلستوما ، والملاريا ، وغيرها فى الريف . ( هـ ) البطالة الموسمية والمقتنة .

( ٣ ) مشاكل المحليات : ( أ ) ضعف المحليات ، وقصورها على نطاق ضيق ، وعدم تمثيلها لكل فئات المجتمع الريفى . ( ب ) ضعف المنظمات الأهلية ، مثل بيوت الشباب ، وجمعيات تنمية المجتمع الريفى بالقرى . ( ج ) ضعف الخدمات التعاونية ، نتيجة ضعف المركز المالى ، وضعف القيادة المحلية للمنظمات التعاونية والخدماتية والتسويقية الريفية .

( ٤ ) قصور فى فاعلية دور المرأة الريفية فى بعض المجتمعات الجديدة فيما يتعلق بالتنمية الريفية : رغم عظم الدور الذى يمكن أن تقوم به المرأة الريفية وضخامته إلا أن فاعليته فيما يتعلق بالتنمية الريفية ضئيل ويرجع ذلك إلى عديد من العوامل ، وأهمها : ( أ ) أمية المرأة الريفية ، حيث تعوقها عن إمكان استيعاب التكنولوجيا المتطورة ، وهى المطلب الأساسى لأحداث التنمية فى شتى المجالات المختلفة واقتصاديات منزل إنتاج

زراعى . ( ب ) التقاليد السائدة ، والتي مازالت تنظر إلى المرأة باعتبارها مساهمة في أداء العمل الزراعى ، ولا تعترف بأهمية دورها ونحطوته خاصة بين الريفيين من الرجال .  
( ج ) ضرورة إعادة النظر في السياسة الزراعية ، لتعطي المرأة حقها من الأهمية في برامجها من أجل تنمية تلك الطاقة البشرية لتؤدى دورها ، مع إعطاء الأولوية للبرامج الاقتصادية التي تساعد المرأة الريفية على زيادة دخلها ودخل أسرتها . ( د ) قصور من النوع والكيف ، من حيث الإعداد التعليمى والتدريبى للقائيات بالعملية الإرشادية مع المرأة الريفية .

( ٥ ) برامج التنمية الريفية : وافدة دائما من أعلى إلى أسفل ، وهى تستند إلى معرفة الأجهزة الحكومية بدرجة أكثر ودراية أشمل بما هو فى صالح المجتمع فى مختلف الأنشطة ، وهذا له ضرران ، الأول تقبل المجتمع ذلك بشكل سطحي ، والثانى هو اعتمادها على الأجهزة الحكومية فقط مستقبلا .

( ٦ ) انتشار الأمية بالريف : وتعتبر من أهم المشكلات الموجودة فى الريف ، حيث لها مضار كثيرة مختلفة تؤثر فى مجموعها على الدخل الفردى ، والأسرة ، والمجتمع الريفي .

( ٧ ) عدم المشاركة الفعلية من أهالى القرية فى برامج ونحطط التنمية : وهذا عيب فى تخطيط البرامج والنحطط قبل تنفيذها .

( ٨ ) القصور فى التنسيق والتكامل بين أنشطة المؤسسات والهيئات المشتغلة بعملية التنمية الريفية : وهذا يسبب ضياع الجهد وازدواج العمل وتأخير تحقيق أهدافها .

( ٩ ) التناول الجزئى للمشكلات : وإهمال الخبرات السابقة مما يسبب الكثير من المشكلات فى المدى الطويل .

( ١٠ ) عدم الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية أو الميكنة فى التنمية الريفية : الأمر الذى لا يمكن معه تنفيذ المشروعات والبرامج على الوجه الأكمل .

( ١١ ) إسقاط العوامل الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد والعرف السائد من الحسبان : وقد يسبب ذلك معارضة المجتمع ، بل ومقاومته ، وبالتالي عدم التنفيذ والتعاون معه .

( ١٢ ) تعدد الجمعيات المختلفة والهيئات المختلفة فى العمل فى القرية : مما يسببه من تعارض وتأخير فى أهداف كل منها .

أهم التوصيات والطول المناسبة للمشاكل والمعوقات التي واجهت مشروعات التنمية الريفية المتكاملة وتنمية المجتمعات الريفية في الأراضى المستصلحة والتوطين بها :

( أولا ) فى مجال رفع كفاية إنتاجية المرأة الريفية ، ودعم دور المرأة ، وزيادة فاعليته :

( ١ ) الاهتمام بالمرأة الريفية وبدورها الإنتاجى الهام ، وبدورها فى مجال حفظ الحبوب والإنتاج والتسويق .

( ٢ ) الاهتمام بالمرأة الريفية وبدورها فى الصناعات الغذائية الريفية ، وذلك بالتدريب ، والتعليم ، والتوعية عن طريق برامج إرشادية شاملة ، وتوفير المستلزمات اللازمة بالحفظ والتصنيع الغذائى وإقامة المعارض لصناعات القرية .

( ٣ ) توفير التمويل المناسب والقروض الصغيرة الميسرة من بنك القرية ، أو بنك التنمية الصناعية ، أو الجهود الذاتية .

( ٤ ) اهتمام وسائل الإعلام بالمرأة الريفية ، وضرورات الاهتمام بالبرامج الموجهة للفتيات الريفيات ، والشباب الريفى ، والتي تساعد على رفع مستواهم ، والبرامج التى تساعد على رفع مستوى الأسرة الريفية وتنمية هذه الصناعات .

( ٥ ) تنظيم رحلات وزيارات للقرى التى بها نشاطات رائدة للاستفادة من ذلك فى القرى الأخرى .

( ٦ ) ضرورة إنشاء نوادى للمشاهدة الجماهيرية ، والجماعية ، والاهتمام ببرامج محو الأمية وبحث القضاء عليها .

( ٧ ) توجيه الاهتمام نحو بناء عمالة نسائية فى الريفيات المتعلمات ، والمدربات على استيعاب التكنولوجيا العصرية ، والمتطورة ، والاستجابة لها ، وذلك بإنشاء مراكز تدريب زراعية خاصة بالفتيات الريفيات ، على أن تخضع برامجها ، ومناهجها ، وأساليبها للمتطلبات الزراعية المحلية ( بطاريات الدواجن ، الميكنة الزراعية ، حفظ وتغليف وتعبئة المنتجات الزراعية ، الصناعات الغذائية ) .

( ٨ ) تكثيف الجهد لاكتشاف القيادات النسائية ، والعمل على تدريبها ، وإعدادها الإعداد الجيد لتدعيم العمل مع المرأة الريفية .

( ٩ ) تركيز الاهتمام على المشاريع الاقتصادية التي تساعد المرأة الريفية على زيادة دخلها ودخل أسرته ، مما يدفع عمليات المشاركة والمساهمة للمرأة الريفية في العمل الاجتماعي .

### ( ثانيا ) في مجال جمعيات تنمية المجتمع في الريف المصري :

( ١ ) توفير المكان المناسب للجمعية من حيث الاتساع ، والإضاءة ، والتأثيث ، والدعم .

( ٢ ) تنظيم دورات تدريبية متخصصة لأعضاء مجالس إدارات الجمعيات لزيادة معارفهم ومهاراتهم اللازمة لتحسين ورفع مستوى الأداء .

( ٣ ) توفير جهاز من العاملين المدربين ، والمؤهلين المتفرغين للعمل في مجال التنمية الريفية ، مع تنظيم دورات تدريبية تستهدف الاهتمام بإنشاء جهاز متخصص في كل جمعية للأعمال الإدارية والمالية .

( ٤ ) توضيح مسؤوليات العاملين ، وواجباتهم ، وما يتطلبه عمل كل منهم من خبرات وقدرات ومهارات .

( ٥ ) وضع نظام لصرف مكافآت ، وحوافز بالجمعيات ، وخاصة بالنسبة للعاملين المتطوعين مما يشجعهم على حسن خدمة الجمعية ورفع مستوى الأداء .

( ٦ ) توفير الإمكانيات المادية الفنية المستقرة من قبل الجهات المسؤولة ، والتي تؤهل الجمعيات لتقديم ورفع مستوى الخدمات في المجتمع الريفي ، وذلك من خلال برامج زمنية ملائمة للاحتياجات في الجمعية لضمان جدية ، وحسن سير العمل بالجمعية .

( ٧ ) إعداد برامج لتوعية الأعضاء العاملين بالجمعيات ، وبنوعية اللجان ، واختصاصاتها ، وكيفية متابعة أعمالها ، والأساليب الممكنة لمشاركتهم في أنشطتها .

( ٨ ) مساعدة الجمعيات على تكوين موارد مالية إضافية يمكنها من أداء مهامها بكفاءة ، وذلك من خلال المساعدة في إقامة مشروعات ذات عائد اقتصادي تيسر للجمعية أداء وظائفها .

## ( ثالثا ) فى مجال التغييرات المعاصرة فى الـرة الريفية و أثرها على الزراعة كطريقة أساسية للحياة فى الريف :

- ( ١ ) توفير عوامل الجذب فى الريف للحد من هجرة الشباب للعمل الزراعى .
- ( ٢ ) التركيز على إرشاد الشباب باعتبارهم حلقة الوصل بين وكلاء التغيير وأسراهم حتى يمكن الارتفاع بمعدلات تبنى الممارسات المزرعية الحديثة بين الريفيين ، خاصة بعد أن اتضح زيادة مشاركة هؤلاء الشباب فى اتخاذ القرارات بالأسرة .
- ( ٣ ) العمل على توفير الإمكانيات الحضارية بالريف المصرى بما يساعد على استخدام الوسائل الأحدث فى الزراعة .
- ( ٤ ) تركيز الاهتمام بتوعية الزراع بفائدة زراعة المحاصيل الجديدة نظرا لزيادة العائد الاقتصادى منها ، ونتائج البحوث التطبيقية الزراعية فى الإنتاج الحيوانى والدواجن والنحل .

## ( رابعا ) فى مجال الخدمات الصحية والتعليمية الزراعية :

( ١ ) فى مجال الصحة :

- ضرورة تدريب القابلات على الأساليب الصحية للتوليد ، فى نظام الزائرات الصحيات بالريف لرعاية الحوامل أثناء فترة الحمل .
- إنشاء دورات مياه عامة فى القرى ، وتزويد المنازل بالمراحيض القروية الصحية التى تلائم البيئة بواسطة وحدات تحسين البيئة نظير تكلفة تناسب الظروف الاقتصادية للمستفيدين .
- إنشاء صيدليات حكومية تلحق بالوحدات الصحية بالقرى .

- عقد الندوات والدورات الثقافية الصحية للمواطنين ، وللمدرسين لتوعية تلاميذ المدارس بالنواحي الصحية

( ٢ ) فى مجال التعليم :

- وضع حوافز للدارسين المتعلمين فى برنامج محو الأمية فى أوقات فراغهم ، مع تقديم برنامج شيق له صفة التعليم الوظيفى فى محو الأمية .

- إقامة فصول خاصة لمحو أمية الريفيات ، وإختيار رائدات من المنظمات بالقرية للتدريس هن .

- إذاعة برامج محو الأمية في الإذاعة والتليفزيون في الأوقات التي تلائم المزارعين ، مع تزويد نوادى الشباب ، والوحدات الاجتماعية بأجهزة التليفزيون .

- توزيع جوائز تشجيعية على أولياء أمور الطلبة لحثهم على المشاركة في الحفلات التي تنظمها المدارس في القرية في المناسبات والأعياد .

( ٣ ) في مجال الزراعة والخدمات :

- التوسع في إنتاج تقاوى المحاصيل المنتجة ، وتوزيعها بأثمان مدعمة على صغار المزارعين .

- التوسع في إقامة الحقول الإرشادية لزيادة الثقة في الإرشاد الزراعى ، والبحوث الزراعية الحديثة .

- إحداث نوع من التكامل بين العاملين في الوحدات البيطرية ، والمرشدين الزراعيين ، والقادة الريفيين في تحقيق زيادة الثروة الحيوانية ، والداجنة ، والنحلية .

- العمل على تصحيح مسار بنك القرية الإسلامى بما يحققه انضباطه ، ويؤكد ثقة الزراع فيه ، وتعرف كل مزارع على مديونته الفعلية .

( ٤ ) في مجال الخدمة والشئون الاجتماعية :

- التوسع في مشروع الرائدات الريفيات لتقديم الدعوة ، والتشجيع ، والإرشاد ، والعون في مجال التدبير المنزلى ، والحياكة ، والتفصيل ، ووسائل الأنشطة الأخرى التي تسهم بصورة إيجابية في تطوير الريف .

- التركيز على إسهام ومشاركة القيادات المحلية لجماهير الريف في توعيتهم وإقناعهم بأهمية المساهمة في جمعية تنمية المجتمع ، وفي الجهود الذاتية لتنفيذ المشروعات التنموية الريفية بالقرية .

- إقامة الندوات الثقافية والدينية والتي تنظمها الوحدة الإجتماعية في أوقات مناسبة لظروف المزارعين حتى يتسنى مشاركتهم في هذه الندوات .

- التركيز على صغار السن المتعلمين في توعية الريفيين بأهمية تنظيم الأسرة عند تمليك



## ( خامسا ) فيما يتعلق بسياسات التنمية الزراعية والصناعية والصادرات والخدمات الريفية ومواجهة الانفجار السكاني :

( ١ ) في مجال سياسات التنمية الزراعية : المحافظة على الموارد الإنتاجية الزراعية وقيمتها - تنمية الموارد المائية وحل مشكلة الصرف - التوسع في الميكنة المناسبة - تنمية الإنتاج الحيوانى على مستوى الأسرة الريفية .

( ٢ ) في مجال سياسات التنمية الصناعية الريفية : استغلال الطاقات والموارد المحلية استغلالا أمثل - زيارة الأسر المنتجة بالقرية والاستفادة من المشروع الخاص بها ( مشروع الأسر المنتجة ) - الاهتمام بالصناعات الريفية وفق الميزة النسبية لكل قرية .

( ٣ ) في مجال سياسات تنمية الصادرات : ضرورة توافر الإنتاج للتصدير ، وهو يتطلب الاهتمام بالعمليات التسويقية التكميلية ( دعاية ، إعلان ، .. الخ ) - تطوير أسلوب تصدير العمالة المصرية - الدراسة الشاملة لاحتياجات الأسواق الخارجية للسلم .

( ٤ ) في مجال سياسات تنمية الهيكل الخدمى الريفى : ربط التعليم بظروف البيئة - العمل الجاد من أجل محو الأمية - رفع نسبة الاستيعاب بالتعليم الإبتدائى - العمل من أجل تغطية صحية ريفية متكاملة - توفير الكوادر الفنية اللازمة للوحدات الصحية الريفية - الاهتمام بمشروع الأسر المنتجة والرائدات الريفيات - تطبيق قانون التأمين على العمالة غير المنتظمة بالقطاع الريفى - العمل من أجل إعادة بناء القرية المصرية بناء سكنيا موحدًا مع تزويدها بالمياه النقية والكهرباء والصرف الصحى .

( ٥ ) في مجال سياسات مواجهة الانفجار السكاني : العمل على تقييم مراكز تنظيم الأسرة - قيام أجهزة الإعلام بتنفيذ خطة مدروسة لتوعية السكان الريفيين بأهمية تنظيم الأسرة - زيادة مشاركة المرأة الريفية فى العمل .

## ( سادسا ) فى مجال التعاونيات الزراعية :

( ١ ) التطبيق السليم لما استحدثته قانون التعاون الجديد رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ من أحكام .

( ٢ ) مراعاة الأصول العلمية فى إدارة التعاونيات .

( ٣ ) وضع خطة جديدة للتدريب التعاونى لتكوين كفايات بشرية تعاونية نشطة .

( ٤ ) إعادة تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية ، وخصوصا الجمعيات الضعيفة ذات الحجم غير الاقتصادي لتصل في النهاية إلى جمعيات تصبح أساسا سليما لبنان تعاونى قوى .

( ٥ ) إنشاء بنك تعاونى إسلامى لحماية وتدعيم الحركة التعاونية .

( ٦ ) تدبير الموارد المالية اللازمة للجمعيات لتنفيذ مشروعاتها .

( ٧ ) استخدام نظام الحوافز المادية والمعنوية بالجمعيات .

( ٨ ) ضرورة تشكيل لجنة زراعية فنية في كل منطقة تتولى دراسة الأراضى الزراعية

بها ، من حيث درجة خصوبتها ، ومدى صلاحيتها للتركيب المحصولى السائد في تلك المنطقة .

( ٩ ) تهيئة المناخ الإدارى الملائم للكفاية الإدارية للتعاونيات .

( ١٠ ) رسم سياسة للتعاون الزراعى واضحة المعالم تنفذ في خطط متتالية وفق برامج

محدودة مدعومة بالإجراءات والتشريعات .

( ١١ ) ضرورة وسرعة إصدار الكادر الوظيفى للعاملين بالتعاونيات لكى يكفل لهم

الاستقرار .

( ١٢ ) رفع كفاية الخدمات الآلية التعاونية .

( ١٣ ) الاهتمام بتطبيق نتائج الأبحاث والدراسات التى أجريت على الجمعيات

التعاونية للتعرف على أسباب وعقبات فشلها ، ومحاولة تجنب هذه العقبات ، والاستفادة بالخبرات العلمية في هذا المجال .

### ( سابعاً ) فى مجال تنمية المجتمعات المحلية الريفية ؛

( ١ ) فى مجال تنمية المجتمعات الريفية فى المناطق المستصلحة والتوطن بها : تحسين

خدمات الري وصيانة آلات الري ، وتطهير المصارف ، ودعم التعاون الاستهلاكى - تطوير

نظام محاسبة الجمعيات للأعضاء ومحاولة إيجاد حل لمشكلة التأخير فى تصفية حساباتهم -

تحسين الخدمات البيطرية وصرف حوافز للطبيب البيطرى بالوحدة الصحية - تلافى عيوب

تصميم منازل المهجرين فى المستقبل واستثارة جهودهم الذاتية بإشراكهم فى تصميم منازلهم

- مساعدة خريجات مشغل الفتيات بإعطائهن قروض إنتاجية ميسرة - نشر الوعى التأمينى

على الماشية بين المهجرين - توفير الأعلاف والكسب للمهجرين من الإمكانيات المحلية

الجديدة .

( ٢ ) فى مجال الإمكانيات الموجودة فى الجمعيات المحلية الريفية المستحدثة : عدم تأجير

أراض لم تبلغ الحدية الانتاجية ، والنظر في تثبيت القيمة الاجبارية للأرض - إنشاء سواقي على الأراضى المرتفعة وتقسيم أثمانها على المهجرين - زيادة عدد الجرارات والآلات اللازمة للخدمة الآلية ، واستكمال وتجهيز الورش للتصليح والصيانة - الإسراع في إنشاء المجموعات الصحية وأقسام مكافحة الملائيا - تحسين المواصلات ورصف الطرق ، وإنشاء مكاتب البريد ، والتلغراف ، والتليفون - زيادة الأنشطة الاقتصادية ذات العائد المستمر وذلك في جمعيات تنمية المجتمع المحلي - تكوين كيان تنظيمي للإرشاد الزراعي بالمؤسسات ، والقطاعات ، والمزارع ، لتحسين مستوى الانتاج للمهجرين - العمل على إنشاء ماكينات للطحن جديدة ، والإسراع بتجهيز الطرق .

( ٣ ) في مجال التنظيم والادارة : عقد حلقات تضم الإداريين والمهجرين بقصد إعطاء كل جانب فرصة لتبادل الأفكار وحل المشكلات - العناية في اختيار العناصر الصالحة المتخصصة في مجالات التنمية وتدريبهم المستمر لزيادة كفاءتهم - تخصص حوافز مالية وأدبية للموظفين الأكفاء .

( ٤ ) في مجال المواصفات التي يجب توافرها في المهجرين لضمان بناء أفضل للجمعيات المستحدثة وحراك إجتماعى سريع إلى أعلى : الاستمرار في إعطاء بعض درجات الاختيار لصالح المرشد المتعلم عند التفضيل بين طالبي التجهيز للجمعيات المحلية الريفية المستحدثة - إلغاء الشرط الذى ينص على أن يكون للمهجر ابن على الأقل في سن العمالة - تعديل قاعدة إعطاء الأولوية لأهالى المنطقة ، والثانية لأبناء المناطق المجاورة ، والثالثة لأبناء المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة بأن يوضع عمال المنطقة الذين ساهموا في استصلاح الأراضى وأبناء المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في أعلى قائمة الأولويات .

( ٥ ) في مجال الحراك الاجتماعى الرأسى إلى أعلى : توسيع دور المهجرين في تحمل مسؤولياتهم فى إدارة تعاونياتهم - عقد جلسات منظمة للجمعيات العمومية لجمعيات تنمية المجتمع المحلية ، وزيادة سلطات مجالس إدارتها - إعادة تنظيم التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى والجامعى بما يوافق المجتمعات المستحدثة ، وتدريب المهجرين على الظروف الجديدة واستغلالها استغلالا أمثل - تشجيع زيادة النسل ورعاية الأمومة والطفولة في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة في هذه المجتمعات الريفية المستحدثة - زيادة الأنشطة التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية التى من شأنها إكساب المهجرين العادات والمهارات السليمة .

( ٦ ) في مجال التنمية الصناعية في المجتمعات الريفية المستحدثة : التوسع في إقامة

مدن سكنية بجوار المصانع المختلفة ، والتي تقام بجوار مناطق الانتاج الزراعى المختلفة ، بما فى ذلك من مرافق الخدمات السكنية الجديدة على غرار سكن شركة السكر بالحوامدية ، لما لهذا من دفعة قوية فى الاهتمام بما يزيد من اقتصاد المجتمع المحلى ورفع مستوى معيشة المهجرين بها - استغلال الموارد المحلية فى المجتمعات الريفية فى الأراضى المستصلحة الحديثة لقيام الصناعات المختلفة بها كالصناعات الغذائية ، وصيد الأسماك ، والمصايف السياحية على السواحل داخل القرى ، والمعارض الانتاجية اليدوية والأسرية والآلية ، الخ

### ( ثانيا ) على المستوى القومى :

ضرورة عقد مؤتمر تخصصى على المستوى القومى والدولى لمناقشة ووضع الحلول لما تعانیه هذه المجتمعات الريفية فى الأراضى المستصلحة ، وغزو الصحراء ، وبرامج التنمية الريفية المتكاملة بها ، لما قد يعوقها من مشاكل وعقبات .

### • الملخص •

تواجه عملية التنمية المتكاملة ، وعملية توطین ، وتنمية المجتمعات الجديدة فى الأراضى المستحدثة الكثير من المشاكل والمعوقات التى تعوقها عن تحقيق أهدافها المنشودة . وأمر كهذا ينبغى مواجهته بحصر ومعرفة هذه المشاكل والمعوقات ، والعمل على تذليلها ، واقتراح الحلول المناسبة ، والتوصيات اللازمة للتغلب عليها حتى يتسنى للتنمية المتكاملة انجاز أهدافها بالكفاية المرجوة ، وتكون أيضا مرشدا لوضع القرار ، ورأسى السياسة فى هذا المجال .

وقد تناول البحث المشاكل على المستوى القومى ، وهى : عنجز الموارد الطبيعية ، وتختلف الموارد البشرية ، وبدائية الأساليب التكنولوجية . كما تناول البحث أيضا المشاكل على المستوى المحلى ، وهى : المشاكل المزرعية ، والأسرية ، ومشاكل المحليات ، وقصور فاعلية دور المرأة الريفية فى بعض المجتمعات الجديدة .

وأشار البحث إلى أهم التوصيات والحلول المناسبة والمقترحة للمشاكل والمعوقات السابقة ، وهى فى مجالات : رفع كفاية إنتاجية المرأة الريفية ، ودعم دور المرأة ، وزيادة فاعليته بجمعيات تنمية المجتمع فى الريف المصرى ، والتغيرات المعاصرة فى الأسرة الريفية

وأثرها على الزراعة كطريقة أساسية للحياة في الريف المصرى ، وفي سياسات التنمية الزراعية ، والصناعية ، والصادرات ، والخدمات الريفية ، ومواجهة الانفجار السكاني ، وفي التعاونيات الزراعية ، وفي تنمية المجتمعات المحلية الريفية في المناطق المستصلحة والتوطين بها ، وفي مجال المستوى القومى .

